

تلخيص فقره فقه الحاملات

11

11 لا يدخل في سوقنا إلا من فقه التدين

قال هبة لعبارة عمر بن الخطاب

12 تكلم ابنه لقيم عن حاجته لضيقه في توحيد من لفهم هي :-

13 فهم الواقع ← امتياز علم هبة طوقه بالقرآن والإطارات لإيمان

14 فهم الجاهل في الواقع ← وهو فهم حكم الله الذي حكم

به في كتابه أدب لسانه
رسوله في هذا الواقع

15 لفقه الإسلام صالح لكل زمان ومكان

16 لفقه قادر على حيازة التطور

17 عقود المعاملات تدخل في أبواب الحاملات

18 أبواب المعاملات هي مبادئ لفقه الإسلام

19 على كل علم ومهنة إتقنه في الدين

20 لا تصلح حياة لها من غير نظام يحكمهم

21 من خصائص نظام الحاملات في الشريعة الإسلامية ربانية الحسنة

22 عدد خصائص نظام الحاملات 9 / P ، 10 / N ، 7 / H

23 اعتماد أخصيه نبيو كافي لوضع نظام لذلك هو منزل
P / توحيد الألوهية ، توحيد الربوبية ، توحيد الأسماء والصفات

١١٢) بدأ الفقهاء في تدريس لفظه في كتبهم وفيه ترتيب معين فقد بدأوا بحلها في العبادات ثم
المعاملات ثم النكاح ثم العقاصي والحقوق والقضاي

١١٣) خصائص نظام المعاملات في الشريعة الإسلامية؟!

١) رابطة المصدر ٢) ارتباطه بالعقود

٣) ارتباطه بتعيين أحكام المعاملات الشرعية بموافقة الله تعالى وخشيته

٤) أحكام المعاملات مجردة لا يتجزأ منه الشريعة

٥) شريعت الله في المعاملات كامل شامل لجميع شؤونها

٦) النظر في الخصم

٧) الاعتباطية بالجزء الأجنبي العدل

٨) الاعتباطية بالدين ٩) مراعاة الأضرار والمخاطر

١١٤) كيف يتم حكم من المعاملات المعاصرة؟!

١) التكليف لغيره. ومضاه/ تحرير المسائل ومباه انشائها أي أصل معين

٢) بغير حكمها وفيه لإصول ولقواعد المعاملات في المعاملات / كالبيع بالوسائل الحديثة كالمطائف والتأمين.

→ * البعث في كتب الفقهاء عن مواضع تحريمه مرفعة المسألة

→ * الاستحسان من قوادى أهل إصام المعاصرين في المعاملات المعاصرة

→ * بغيره ليدل الجاهل عند الحنفية من الحظر عند طائفة المستقنين

14

15 المدايع لمعرفته تكليف على انك عرض

16 بطاقات لقران لا ي تكليف على انك وكالة بالسداد

17 لسنك تكليف على انك عرض ربويك

18 التاخيص التجاري حرام

19 التاخير الخشعي بالتفصيل حرام

20 التاخيص لقطاعي صاج

21 بيع التخصيص حلال

22 خضوب المعاملات المالية 8 10 10 10 9

23 الاصل في المعاملات اكل والاباحه [1]

24 عددي خضوب المعاملات المالية

1 ضغ الظلم

2 وجوب الصدقه والاحانه

3 ضغ النرد

4 ضم المعاملات صيني لى مراده لصلح المصالح

3 ضغ الجبر

6 المدايع

7 ضغ كريا

25 منه المصالح التي قصدها اشاع في تشريع المعاملات 11 خضوب المال

12 حاجه الناس

ودفع المخرج والشفقة عنهم

26 المدايع هو ضغ لو ماش لتي ظاهرها الاباحه ولتي قد يتوصل بها الى حرام [1]

البيع لفظ هو مطلقه مقابلته شيء ما بشيء ولو كانه على سبيل الطائفة [٢٧]

البيع لفظ أخذ شيء داء نظار شيء [٢٨]

لعله على البيع لفظ ١٢ مطلقه الجبالة بإبداله مال بجمال / ليس مجرد مبادلة زاد مقايضة. [٢٩]

عرف الجبالة البيع بأنه ١٢ مبادلة مال بجمال على وجه مخصوص بإبداله الجبالة بإبداله مال بجمال بإبداله شيء ما بشيء. [٣٠]

عرف إشافيد البيع بأنه البيع مبادلة مال بجمال تقليكاً [٣١]

عرف المخالفة البيع بأنه ١٢ مبادلة مال بجمال تقليكاً وتقليكاً بإبداله مبادلة شيء ما بشيء بإبداله مال بجمال ولو في لذة. [٣٢]

لتعريف المختار للبيع هو

١٢ مبادلة مال بجمال ولو في لذة أو صفقة مبادلة بلا حافهة كغيره في دار عمل أحداهما على لسان غير رباً وقرض [٣٣]

بإبداله مطلقه مقابلته شيء ما بشيء
بإبداله مبادلة مال بجمال تقليكاً وتقليكاً

معنى البيع في اللفظ أعم منه معناه في الاصطلاح [٣٤]

الأصل في البيع الإباحة [٣٥]

" وأشهدوا إذا تبأيتهم " تدل الإباحتهم على * حله / مستحب

١٢ أمر لأشهاد البيع بإبداله مبادلة مبادلة بإبداله مال بجمال بإبداله مال بجمال

كلمة منه شرعية لبيع أنه يستحقه منه حاجان للإنسان [✓]

يصبه لبيتي على الإنسان بدونه بيع لعله وقع في نفسه وثوقه في خرج شديد

لأنه كثيراً ما يتطلع الإنسان إلى ما في يده مما حبه [✓]

عدد 39 أ. ز. ط. لبيع 12 4
ب. 5 ج. 7

40. منه أ. ط. لبيع لبياع وهو لذي 12 يملك لطفة ب. يرغب بها ج. لا عيالكها

41. منه أ. ط. لبيع لبياع وهو لذي 12 يرغب في حصوله على لطفة ب. عيالك لطفة ج. لا سري حاسنة
ويملك لثمن

42. منه أ. ط. لبيع لبياع وهو لذي 12 الإيجاب والقبول ب. ليعقد عليه ج. للفظ الصادر
حقوقاً

43. منه أ. ط. لبيع ليعقد عليه وهو لذي 12 لذي يملك لثمن ب. ليعطون شراره ج. يرغب بالحصول على
الشفقة

44. لبيعة التي ينفق بها لبيع إمانه تكون بيعة قولية أو بيعة فعلية [✓]

45. لبيعة قولية تكون من الإيجاب والقبول [✓]

46. لبيعة فعلية تكون من الأخذ وإصدار [✓]

47. الإيجاب هو اللفظ الصادر من لبياع

48. القبول هو اللفظ الصادر من لبيعي

[٤٩] منه أقوال أهل العلم على أنه يفرض تنفيذ لكل ما دل عليه من قول أو فعل [٥٠]

[٥١] العقود تنقسم إلى ثلاثة أقسام مفاد

١/ عقد لازم من الطرفين

٢/ عقد جائز من الطرفين

٣/ عقد جائز من أحد الطرفين
الطرف الآخر
الطرف الآخر

[٥٢] عقد جائز من أحد الطرفين ولازم من الطرفين الآخر

١/ الرهن

٢/ الضمان

٣/ الكفالة

٤/ جميع ما سبق

[٥٣] عقد لازم من الطرفين

١/ البيع

٢/ الإجارة

٣/ الحوالة

٤/ جميع ما سبق

[٥٤] عقد جائز من الطرفين

١/ الشركة

٢/ الطاعة

٣/ الجلالة

٤/ جميع ما سبق

[٥٥] * الرهن يحق له الرهن جائز

* الرهن يحق له الرهن لازم

* الضمان يحق له الضمان لازم

* الضمان يحق له الضمان لازم

* الكفالة يحق له الكفول له جائز

* الكفالة يحق له الكفول لازم

[٥٦] يسمى المصنع عند العلماء بـ ١/ الثقل

٢/ الإقالة

[٥٧] حكم الإقالة مستحب

[٥٨] لا يشعب الأسماء في الأسماء لطلبها [٥٩]

٥٨ عدد شروط البيع ١٢ ٨ ب/ ٧ ج/ ١٠

٥٩ الشرط لفظ هو ١٢ العلامة ب/ الدرجة ج/ ما يلزم منه عدم الهدم

٦٠ بشرط اصطلاحاً هو ١٢ ما يلزم منه عدم الهدم ب/ حصة المقابله ج/ حصة الجارلخ
ولا يلزم منه عبوره وبعد
ولا يلزم لذاته

شروط البيع :-

- ١ التراضي منه لفظاً وقيداً
- ٢ جواز التعرف
- ٣ اباة لصفة
- ٤ ملك لطافه المال
- ٥ القدره من التسليم
- ٦ العلم بالتحنه
- ٧ العلم بالمبيع

شروط في البيع :-

- ١ شرط صحه / هي ما وافقه مقتضى العقد ولم يبطله الشارع ولم ينه عنه
- ٢ شرط خاسره / هي ما يخافه مقتضى العقد ولم يبطله الشارع او قضى عنه
- * وايضاً كما ذكره لفظها راجع باب الشروط في البيع :-
- ٣ بيع لعربونه
- ٤ البررة منه كل عيب
- ٥ ثلثه البيع بشرط

[٦٣] من كالات لبي يجوز فيه البيع مع لفظها الاكراه **[٦٤]** كأنه يكره لظاهري لغيره على بيع ماله لوفاء دينه.

[٦٤] لا يصح لبيع منه تبرعاً كالمجنون والغفل **[٦٥]** لأنه لبيع قول بغيره لرضا فلا يصح منه تبرعاً.

[٦٥] لبي المحذور والسفيه يصح تصرفهما بإذنه وليهما **[٦٦]**

[٦٦] بضمه بجائز لشرف أي أنه يكون حرّاً ، بالغناً ، عاقلاً ، رشيداً **[٦٧]**

[٦٧] أنه يكون لبي لبي وقع ^{الفعل} بالشرط جارة لفتح وثنقني **[٦٨]** شرط وهي

١ / أنه يكون قبل نفع
ب / أنه يكون لفتح جازماً
ج / أنه يكون لإباحة
د / جميع ما سبق

[٦٨] أكلب يباح لإشغاع به كحافة لبيد والحرك والحراسد ولكنه لا يصح بيبه **[٦٩]**

[٦٩] من يقدم مقام المالك أربعة أصناف وهم

العليل ← هو من أذن له لشرف في حال الحياة

العبي ← هو من أذن له لشرف بعد الوفاة

الولي ← هو من يشرف لغيره بإذنه الشارع

الظاهر ← هو الذي جعل له لعوقف ، أي مقل له وقف ينظره عهده

في أموال

[٧٠] العلاء نوزان

عامة / كالقضاة ، لهم ولاية عامة
خاصة / على البيتم منه شخصاً خاص كولاية لهم على ابنه أو غيره البيتم
له ولي .

[٧١] من باع ملك غيره بدونه إذنه فإنه لا يصح **[٧٢]**

[٧٢] المصروف ينضم إلى فحمته أنه يكون معيّناً وأنه يكون في لذته **[٧٣]**

73 وقت لرؤيتك عند العقد أو قبله بزمه لا يشترطه البيع [ص]

74 مقال للمصنف كأنه تقول بعثك سيارتي إفلانيتها إني حلفتي كذا وكذا [ص]

75 مقال لذئ يح إندخ كأنه تقول بعثك سيارتي حلفتي كذا وكذا [ص]

76 إذا استرني جهره لم يره ولم يوصف له فإنه هذا البيع غير صحيح [ص]

77 بيع بيع الأثوذع [ص]

78 يكون له الحكم بالعصف ولكنه لا بد منه شرطيه
19 أنه يكون العصف مما يكفه انضباطه بالصحة
بأنه لضبط القسنة

79 * شرط البيع منه وضع الخارج [ص]

* شرط البيع ملكا صريحة صريحة [ص]

* شرط البيع لا ~~يكفه~~ يكفه استظهارها بأي حال منه لإبطال [ص]

* شرط البيع يتوقف صحة البيع عليه حيث لو فقد شرط لا يصح البيع [ص]

80 * لشرط في البيع منه وضع المتعاقدين [ص]

* لشرط في البيع منها ما هو صحيح صريح وعقله ليس لصحيح ولا صريح [ص]

* لشرط في البيع ككفه استظهارها [ص]

* لشرط في البيع لا يتوقف عليه صحة البيع [ص]

١٨١] زمان الخيار بشرط البيع أي أنه الخيار ما طهره في حلب لعنه أو في زحفه كخيارين

خيار الجبسي
خيار بشرط

١٨٢] منه أصله بشرط الطاهر فإنه يجمع بينه البيع والعرض ، والعرض أمر سلف
التي يفسد معها لعنه

١٨٣] منه أصله بشرط الطاهر فإنه يفسد معها بشرط ولا يبطل معها لعنه مثل

١) البيع على التعريف

٢) اشتراط التعريف للسلفه على الجائع أن لا يرضى عليه

٣) كتابة الجائع (البنطارة لا ترد ولا تستقبل)

١٨٤] حكمه بيع المربرونه جائز ولا بأس به .

* تعريف بيع المربرونه دفع جزر منه لعنه اما الجائع من أنه تم البيع فهو منه لعنه
والا فهو للجائع .

١٨٥] إذا طهر الجائع عالمًا فجاءه البيع فإن اشتراطه كذا بشرط لا يبرئه ولا يعفيه
من التولية [✓]

أما إذا طهر الجائع غير عالم فجاءه البيع فإنه اشتراطه كذا البيع صحيح ويبرئه
من كل عيب [✓]

١٨٦] حكمه تطهره البيع أنه لا بأس بذلك وأنه البيع صحيح [✓]

الخيار في اللفظ ١٢ اسم مصدر با مصدر با طلب خبر الأمرية

الخيار في الاصطلاح طلب خبر الأمرية بين الأضداد أو الضغ

عدد أنواع الخيارات ١٢ ٨ ١٠

عدد أي أنواع الخيارات ١٢ :-

- ١ خيار الشرط
- ٢ خيار الضم
- ٣ خيار التلويح
- ٤ خيار المجلس
- ٥ خيار العيب
- ٦ خيار اختلاف الصفة
- ٧ خيار تخيير التمهيد
- ٨ خيار يثبت لأختلاف لمعنايه

* المجلس هو موضع الجلوس فالمراد به مكانه لمعنايه [١٢]

* إذا تفرقا لزم البيع [١٢]

* المقصود بالتفرق هنا تفرق الأبدان [١٢]

* الحكم فيه ضروريه خيار المجلس أنه يفرضه عام إرض بينه لمعنايه وفيه أثاره لفرضه للتروي ولينظر [١٢]

* يحرم التفرق منه مكانه لمعنايه بفرض الإلزام بالبيع [١٢]

* مستطان خيار المجلس ١٢ التفرق بالأبدان

بأحد أو لمعنايه

بأنه يفرضه لمعنايه من الأختيار بينهما أو مشتقا

من استطانه بعد لفه

١٥ - جميع ما سبق

* خيار شرط لهواه يشترط انعاقده أو أحد لها الخيار مفهومة [ص]

* قال الرسول « إذا بايعت فقل لا ظلمة » لا ظلمة يعني لا خديعة [ص]

* لا يجوز استرداد خيار شرط لأجل التنازل عن الانتفاع بالقرض [ص]

* إذا انتفع بالبيع أو أسلفه مؤخرًا وكند فرب انتزاع كره رد أسلفه
تأيداً بالقرض فإنه هذا العمل محرم

* إذا لم ينتفع بالأسلفه قبله مؤخرًا أو أراد المستري أنه كيف جفته

فإنه لا بأس بذلك

* إذا لم يتحدد الخيار بعد فإنه يصح الخيار ويثبت بـ ٣ أيام [ص]

* ليس لأحد استبايعه لشرفه لبيع مؤخرًا لأنه ليس ملكاً للبايع ولا للمستري [ص]

* شرف المستري لفرضه الثغرة فيصع منه غير حافية لإصته فان لبايع [ص]

* لم يكن خيار أسلفه للمستري

* معنى إخراج بالضمان أي أن غلة هذا لم يبد وكسبه مطابق ضانه إياه

لوهالك

* ملكية أسلفه زمنه خيار الجبس بشرط تكونه للمستري
هل يعرف خيار الشرط -

* الكهنفة قالوا لا يعرفون مطلقاً

* كناية قالوا لا يعرفون إذا طالب بالخيار قبل موته

* بالكية والكهنفة لا يعرفون مطلقاً وهو لا يجمع والأعرب

95 * إذا غلبه الجائع أو استرى غنياً بخرج من إعداده ثبت له الخيار [ص]

* ضابط لغيره
* ومنه إلقاء منه حدة بالثلاث وهو ذهب بالكيفية إذا زاد عن حد سنين أو سنين
الثلاث فيند مضموناً.

* وذهب جمهور العلماء إلى أنه يرجع للعرف أي ما لو غلبه الفاس في عرفهم
غنياً فهو غنيبه وهذا هو القول الصحيح.

94

خيار لغيره ليس.

التدليس ما فذ منه الدلسه وهي إظلمة.

* إذا مضى ليطام السليم ففقه ليطام الذي أصابته إسماء يعتبر تدليس [ص]
* مضى ليطامه لثلاثة أو مضى لغيره ويطامه لثلاثة أو مضى لغيره ليطامه [ص]

95

خيار خلفه لغيره.

كان استرى متحياً وهو قائم بعد رؤيته ثمين له خلفه لغيره ثبت له خيار
الخلف لغيره لغيره [ص]

96

خيار لغيره

* وهو خيار الذي ثبت بسبب إعيب وإضاب منه نقصان قيمته ليس به في
عرف الخيار.

* الأرشا هو قسط ما بين قيمته ليس صحيحاً وقيمته معيباً.

* إذا عهد استرى لغيره ليطامه ثبت له الخيار ولا نقول له يفسخ العقد ولكنه نقول له الخيار
لو أراد أنه يفسخ هذا العقد خلافاً بأس.

[٩٧] خيار يثبت لأضلاف أيضاً بعبارة الجملته .

* إذا عرفت بينه فالقول قولها جب لبينة [٩٦]

* إذا لم تؤيد يئسه ضري بعض لفظها رانها صيدا لغان
القول قول الخالف .

* وذهب أهل العلم إلى أنه إذا لم تؤيد يئسه فالقول قول لبينة

[٩٨] خيار تخيير التمهيد .

نوع خامس أضافه بعض لفظها ر .

* هو خيار الذي يثبت فيها إذا أضره بشئ فحين أن التمهيد أهل .

حأنه بقول بعض هذه اللفظة بنقص كذا وكذا وعندنا مشتر بينه
بينه أنه كاذب .

* قسم لفظ الرجوع أقسام بخيار، أي ٧ / ٩ ٨ / ٥ ١٠ / ٦

* قسم بخياره أقسام بخيار، أي ٨ / ٩ ١٠ / ٥ ٦ / ٩

خلاصة أحكام بخيار

[١] إذا ثبت الخيار لأحد لفظاً مقديبه إن البيع لا يكون لازماً بحقه وإن غاب الخيار في
أعضاء العقد أو فسخه .

[٢] إذا لم يثبت فالأصل لزوم البيع لأنه البيع منه لغيره اللازمه وذكرناها سابقاً

[٣] لكنه لو أهد لفظاً بعبارة طلب منه إلا في فسخ العقد منتقول لا يجب على الطرف الآخر أن يجيبه
مادام أنه قد جعل ليقرب بالخيار فان البيع قد لزوم وانتهى .

تعريف الإقالة هي فسخ أحد المعاقدين لعهده عند عدم الآخر. حكمها المستحبة.

القول بالراجع أنه إقالة فسخاً وليس بيع [ص]

الإقالة عبارة عن الرفع والإزالة [ص]

* يترتب عن لفظ بأن الإقالة فسخاً لا بيع. جملة من الإحكام :-

* الإقالة تجوز في كل شيء [ص]

* لا بد من إيجابها [ص]

* لا هنا رفع ولا خفض [ص]

* حكم الإقالة يعوض

لقول: * الخطاب منقوضاً ذلك وقالوا أنها لا تحق

لقول: * أجازوا الإقالة يعوض من هذا القول رواية عن الإمام أحمد رحمه الله.

* ما وجه لفظ الرجوع هو جواز أخذ يعوض في إقالة؟

الدليل [١] أنه إقالة لما كانت فسخاً للعهدها من الزيادة

كتابة لصالح بينهما.

الدليل [٢] حياً على بيع له يرونه.

إذا القول بالراجع هو جواز إقالة يعوض.

* منه أسباب كسب الحرام [1] الاحتفال عند ذكر الله [2] إظهار
[3] لغرد [4] الربا.

* منه البيوع المحرمة بسبب الاحتفال عند ذكر الله.

[1] البيوع بعد نداء الحمد الثاني [2] البيوع في وقت الصلاة المفروضة مع الجماعة.
[3] البيوع الحرام [4] بيع الحلال! إذا علم أنه يستعصم به من حرام

* النداء الذي يقطعه به لمنع من البيوع عند الذي يكونه غضب جلوس الإمام على المنبر [1]

* إذا علم البائع أنه يشتري بفضله على الحرام فإنه يضع بالصب فخراً فإنه ذلك
منه محرمة [2]

* البيوع المحرمة بسبب إظهار
[1] الفس

[2] النجس [3] بيع السلم لا بيع أخصه
[4] بيع حاضر للباد [5] الأصملا [6] تلقي لرجلانه

كيف يكون الفس ← كذا ← يصوب لتيق لسلعة أو بأظهار لسلعة بأمره
حاله عليه في حقيقة الأمر.
مقال للبر ← تصرية الجبل والفتن

* النجس / الزيادة مع كذا لسلعة عند لا يريد شرها.

* النجس يثبت له كذا فإنه شاد أخص ذلك البيوع وإنه شاد خصه

* بيع الحرام على بيع أخيه حكمة لا يجوز

البطاقة هي اجابة اخيه ، الاستنباح كله استنباح اخيه ، استماعه يوم اخيه .

* بيع الحاضر للباد

تعريف الحاضر هو \rightarrow هو المقيم بالبلد الذي سكنه بالحاضرة .
تعريف البادي هو \rightarrow هو ساكنه الجارية أي البيوت .

- نهى الرسول عنه بيع الحاضر للباد (٧)

- لكنه لم يبارى ذهب للحاضر وطلب منه أن يبيعه محضاً لا بأس لقول العلماء

* تلقي الرطبانة

تعريفه \rightarrow تلقي الرطبانة إلى البلد قبل وصولهم لوفدهم وشرائهم

* الاحتكار

تعريفه / هو حبس السلعة عند الناس مع حاجتهم اليه ليزداد لطلب الناس

ثم بيعها بسعر مرتفع . □ انه يكون وقت الفلاد

حكمه / محرم باتفاقه الفقهاء . شروط الاحتكار □ لا يكون حرام □ انه يكون في السلم لئلا يبيعوا □ الا بشرطه □ الناس

* حبس السلعة وقت الاتساع من الرخص لا بعد احتكاراً □

* حبس السلعة وقت الضلار ووقت الحاجة محرم □

* السلع الكالية لا يحرم احتكارها □

* ما يحرم اذا دخل وقت اوقات الادمينه وبيع ثم ولو قود مواد البضار لا يحرم □

*

محايض ع الإعتبار ويشترطه ع ملة إظام الألفاق على ذلك المساومة وكلهم حرام [سا]

* حماية الكفوف لضرب المصنوب كاللغيب بأشركه ولبرامج كالمسوية

يجب رعائته ولا تعد منه إعتبار المحرم الأختا

١١ مملوكة لأصحاب

١٢ ليست منه لطلب الضرورية

١٣ لأنه منه يشترى هذه الأستبار قد شرط عليه عدم بيعها أو تسخيرها

100

الإدخار

تعريفه  هو توفير المال لضائله كالحاجة

أنواع الإدخار

١١ ادخار الشجار وهو ما يفعله أرباب السلع ذات الجواسم منه حبس

عظم إتمام لفظة الطلب ملاح ومرة المررض ع السوف عند
ليصورها ع موكها عند كزة الطلب

١٢ ادخار الحاشية * ادخار لشر لبيعة ع حصانه

حاله / جائز لأنه إلتفاس لا يتفر روده

١٣ ادخار الأخراد وهو توفير إلتفاس المال لضائله عند حاجته

الحاضرة كحاجة يتوقفها ع إلتفاس

حاله / جائز

* التفسير هو تقدير لإحكام أو نائبة للتجار سراً لا يبشرونه إلا به

حكمه / الأصل في التفسير التحريم فلما جاز أن يبيع بالسر لئلا يرتفع به
ولكنه * إذا تضمنه العقد فلا بأس به ، وذلك بأن يكره لغاسي
على ما يجب عليه من المعاوضة بنحوه لئلا يرتفع عنهم عند أخذ الزيادة على المعنى
لئلا يفتنوا جازبل واجب ، ولو ترك الحال لهم لرفعوا الأسرار
والتفعلوا أحاطة لغاسي .

بذات من يتفضل ويكره ؟! عند ما يحصل لك من جمع عند البشائر في تفسير
السلع والبضائع ويمنعونهم من الزيادة .

* الإغراق وهو بيع التجار لبضائهم المستوردة بأقل من السر لمعادل كما
يحسبون له وجه يفر بالمتحمسين .

حكمه / للإحكام أن يلزمه بسره لوجه الحماية للأنتاج ولئلا يتحول الأمر إلى
الاحتكار .

* الخمر لغة اسم من يتفري وهو الخمر والحذوة والتميز ليرد
نفسه وماله للهلاكه .
الخمر في اصطلاح / البيع المجهول لعاقبة .

أحوال الجلالة في البيع

- عدم العلم بالبيع نفسه [١] عدم تمكن البائع له
- عدم العلم بصفاته [٢] عدم قدرة البائع على تسليمه
- عدم العلم بمقداره [٣]

* مع أحوال الجلالة في البيع عدم العلم بصفاته [٤]

أحوال الجلالة في الشراء

- عدم العلم به [١] التردد في صفته [٢] عدم العلم بالرائع [٣]
- * الصفد دائر بينه وبينه وبين غيره غنم أحد الطرفين غرم الآخر [٤]
- * الضرر بيني وبين الجلالة [٥]
- القمار كالضرر صفاته في الجلالة [٦]
- * عطف الباب في المرافعات ::

السيف ← هو ما يدفع عند الصفد بالرهانه

الحنف ← استأجر إلى صاحب الأبل

الحافر ← استأجر إلى صاحب الخيل

النفل ← استأجر إلى صاحب برجي السهم

* إذا كانت الجلالة حاملة لثمنه فيل للأضغان بل هي ضرر عليه وحده لو فقه كلفه ليزد
محتملها محرم [٧]

* إذا كانت الجلالة حاملة لثمنه فيل للأضغان بل هي ضرر عليه وحده لو فقه كلفه ليزد
محتملها محرم [٨]

* منه شرط الجزر الجزر انه يكون كثيرًا .

١٣ انه يكون في العقد عليه اتصاله .

١٤ الا تكون للعقد عليه حافية .

١٥ انه يكون في لغة معارضة لاني عقد تبرع .

* المخاطرة اعم منه الجزر [٤]

أنواع المخاطرة

* مخاطرة بسبب الجهول بالبيع أو بالتأمين فمخاطرة وعرض [٥] ①

* مخاطرة بسبب عدم تحققه لعقود من كونه راجعاً في بعضه لتي نقلها [٥] ②

* الخصائصه : جمع جنوده ، كجنوده وهي حافي أصلاب لفظول

* الملائح : جمع طقوة وطفوح وهي حافي أرقام الأنظام وكين منه الأجنده .

* جبل الجبله : حافي لبطه إضافة أي عمل لملك .

* منه أشلة بيع الجهول ؟! الحمد في لبطه + بيع البلاصده .

* منه أشلة بيع تبرع العقد على ثمنه ؟! بيع لبطه في لبطه

الحيوانه لشارد

* منه أشله بيع لبطه مع لبطه لبطه قبل بدو صلاصه .

* أول أنواع القصاص ظهوراً القصاص الجبلي [أ]

* ثم ظهر القصاص على الطريقة ثم القصاص على الحياة [ب]

أنواع القصاص من حيث حقيقة .

١) القصاص التجاري محرم هو الربح لا للتعاونه ولتلافيل .

٢) القصاص لتعويض أو لتجاري جائز ، لأنه وإن اشتمل على شيء من الفرد إلا أنه معتبر كونه منه عقود ليعتد بها .

* الربح لفظ الزيادة .

* الربح شرعاً لزيادة في استياد مخصوصة من زيادة على يدية مقابل الأجل .

* الربح أخذ منه الخمر [أ] أجمعت الأمة على تحريمه ومنه أنكر تحريمه فهو حلال .

* منه أنواع الربح بالديون وربح البيع [ب]

* الربح بالديون هو وهو الربح الذي يكونه في عقود كالمضارفة والبيع على أجل .

* الربح ^{النسيئة} النسيئة هو ما يضافه الربح بالباطل [ب]

* الزيادة في العرض :-

١) الزيادة بشرط .

٢) زيادة بعد ما يملكه يدية

٣) عندا يريد العرض استياد العرض منقول ما كذا في شيء منقول أنظر ما يزيد

العرفن / دفع مال الخاصة ينتفع به ويكسبه

- * حاملات ربوطة معاشر
- 1 العرفن المصرفية
- 2 الاوراق التجارية

* الأعراض بغائده بأنه يعين شخص أو كونه من شركة للمصرف مالا على أنه يعطيه عليه بغائده سنوية قدرها 5% وتسمى هذه العملية عمى عرفن الجصارف الجديع إلى أجل

* الاقتراض بغائده وذلك بأن يقترض شخص أو كونه من شركة للمصرف مبلغاً محدداً على أنه يردّه بزيادة خائده قدرها 10% وغيرها هذه العملية ربوطة محرم بالأجماع

- الأوراق التجارية
- 1 الكميالة
- 2 السند الأذني
- 3 شيك
- 4 السند الكامل

الكميالة يقترضه من تجرها مبعود ثلاثة أشخاص مهم
الساحب مبعود لثلاثة أو أبعاش وهو من يصدر الكميالة إيمان كفه
الحسوب عليه هو المبريد أو المشتري
المستفيد وهو حامل الكميالة وهو طرف الثالث

السند الأذني يقضه طرفيه فقط هما الدائن والمدين

التشهير / بيانه كتيبه حامل لورقة لثجارية على ظهرها أو على وصله مرفقة كما يقضه تشهير
بعض أو كل الخصوف التي ترتب له لورقة إلى شخص آخر ليشتم المظهره

* انه كان خصم الورقة التجارية من المير من نفسه فهذا جائز [ص]

وتنصر هذه الحالة بالحبيطة او ضيق وتقبل.

* خصم الادراف التجارية حرم لانه يجمع بينه وبين الفضل وبالنسبة [ص]

* بالديون حرم تحريم مفاصه [ص] بحري في كل مال صح قرينه.

* بالبيع حرم تحريم ومائل [ص] لا بحري الا في الاصناف ليست.

* ربا البيوع وهو بيع شرا من اموال الربوبه بجنسه مفاضلا مع التمام والتسليم في كل بيع صح غير بصاحبه منه

* اذا بيع متحيا من الاصناف لسته الملع ، الذهب ، الفضة ، الثمن ، البصر بجنسه مفاضلا فيجرم محل البر

* بيع صح جر بصاحبه منه * بيع جرم من ذهب بجرامه منه * بيع صح شتر بصاحبه منه

* اما اذا بيع بال الربوي من جنس آخر فيجوز التفاضل

* جرام ذهب بثلاثة جرامات من الفضة

* بيع صح جر بثلاثة اصع من البصر

لكنه يجب لتراضيه قبل التفوق.

* انه في سداد لسته ليست محصدة ليس كما يدخل مصرها من اثر على علاتي [ص]

أقوال العلماء في علة الربا:-

المخاطلة ← الكليل والفرز مع الطعم .

الشامية ← ذهب وفضة غلبة الثمنية فيها على الطعم .

المالكية ← ذهب وفضة غلبة الثمنية فيها على الأعتبات والأظار .

القول الصحيح ← الكليل والفرز مع الطعم .

* ما انفك منه الطعم والليل أو الفرز هذا لا ربا فيه منه غير النقدية حياياً

* الشيء غير المصنوع ولا يؤكل ولا يشرب منه غير النقدية والأوراق النقدية

هذه لا يجري فيها ربا، كالساعات والآلات والأجهزة الكهربية والأجهزة الإلكترونية .

* فإنه ما اجتمع فيه الكليل أو الفرز مع الطعم فإنه يجري فيه ربا .

* البر، الخمر، السكر، الملح الأظمة الأربعة، وأخذ حكمها ما ساخطها

في علة الربوية هو الكليل والفرز مع الطعم .
ومثال ذلك، اللز، اللزقة، الدخنة،

أما ما لم يكن مصنعا كما كفة الأصول الربوية فإنه لا يجري فيه ربا

مثل الفواكه، الحيوانات، السواكن، السقاي .

* ربا لنسبيته -

لغة ← التأخير

بيع شئ منه لأحوال بجنسه أو بربوي منه غير جنسه
إلى أجل .

* إذا بيع الربوي الربوي آخر فلا يخلو منه حرمته

① منه جنسه إذا بيع بالذهب بالذهب أو بربوي
ويشترط لعدم البيع شرطه ① القسادي بينهما بعدا
② التقاضين قبل التفرق .

⑤ هذا غير جنسه وله طعنه ① أن يتعد الجنسان في إعلانه
مثل إذا بيع بربوي بشئ ← ويشترط لعدم البيع شرط هو التقاضين قبل
الذبح بفضة التفرق

③ أن يختلف الجنسان في إعلانه .

ولا يشترط تساوي ولا التقاضين بل يجوز
التفاضل .

مثل ← إذا بيع بربوي بذهب

الجنسان مختلفان غير حتمي إعلانه

البر ← وطعنه

الذهب ← منه الأعمام .

* علة الأحوال الربوية علقانه ① التمييز في الذبح والفضة والأمر بالقبول .

② هو إظهاره مع الكيل أو الفرض في التفرق بشئ والبر والبيع

إذا اختلفت علة بيعه تبيحه فيجوز حينها التفاضل والربا أجل

* إذا اختلفت علة الربانج شعنين فلا يجلو إمامة يكو منه جنس واحد منه جنس واحد منه جنس واحد

* إنه كانه منه جنس واحد منه جنس واحد منه جنس واحد منه جنس واحد
□ التماثل في القدر .
□ التقابض قبل التفرق .

* إنه اختلف الجنس مع اتحاد لفظه ليترط التقابض .

* الجنس بأنه شامل لاسماء مختلفه بأنواع

* الفرق الشامل لاسماء مختلفه بأنواعها

* لعينه في اللفظ مشتقة من العينه هي لفظ الحاضر .

* لعينه في الاصطلاح بيع العينه بثمنه الذاتية ليبيعها المستقر بثمنه حاضر أقل ليقتري بثمنه .

* حقيقة لعينه أن يباع لسلفة بثمنه فوق ثم ليقتري بأقل منه نقداً [سأ]

* حكم لعينه محرم .

* التورق يحتاج شخص إلى لفظ فيترى سلفة بثمنه فوق ، ثم يبيعها إلى شخص آخر غير لباع نقداً بثمنه أقل حماً استراها به .

* شخص بالتورق لأنه يترى لابفصد لسلفة وإنما الفصد الحصول على اليد [سأ]

* حكم التورق جائزة ولا بأس فيها .

الفرق
العينه ← يباع لطرف فقط ليترى لسلفة بثمنه فوق ثم يبيعها على منه استراها فصد بثمنه طال نقداً .
التورق ← يترى لسلفة بثمنه فوق ثم يبيعها نقداً على طرف ثالث غير لذي استراها فصد غير لباع الأول .

تعريف عقد الصرف هو عبارة التثود لبعضها ببعض .
المراد بالتثود الذهب والفضة وما يقوم مقامهما .

إذا كانت منه جنسي واحد يشترط ① التساوي
ريالات سعودي ← بريالات مصري

إذا كانت منه جنسيين مختلفين يشترط ① إلتراض قبل التثود .
ريالات مصري ← جنسها ت مصري

* العرض في اللز ← القطع .
العرض في الأضطرار ← هو دفع مال لمنه يشترط به ويرد بده .

أجمع أهل العلم على إباحة العرض .

- من يكون الأخرض واجباً ← إذا كان المقترض حقيقاً لم يعرض مبيعاً .
- ,, ,, مستحباً ← إذا كان المقترض مبيعاً لم يعرض محضاً لئلا
- ,, ,, صاباً ← إذا كان لا حاجة له ليزيد في تجارته طمأنينة له
- ,, ,, حراماً أو مكروهاً ← إذا كان المقترض يعرفه في حصة أو أمر مكروه

* حكم عيب المصنفه جائزة .
حكم الحصة جائزة .

الرهن لغة \rightarrow الحبس والقبول للروام.

الرهن \rightarrow اصطلاح \rightarrow توثيقه رهنه يمينه كملكه استيعاؤه أو بعضه من
أوصه بعضها أو منه كمنها عند قدر وفائه من الرهن
حاله / جائز

* كل ما صح رهنه صح بيعه [✓]

* لا يبيع رهنه ببطاقتة أو رهنه لبيعته أو لوقفه [✓]

* الرهن لازم للرهنه ليس له فسخه إلا بإذنه الرهنه [✓]

* الرهن عقد جائز للمركن يجوز له فسخه متى شاء [✓]

أركان عقد الرهن 1/ المركن 2/ الرهنه 3/ الرهنه 4/ الرهنه

* عقد الرهنه للمركن غيب عليه أن يحافظ عليه كحفظ أمانه له.

* فودنة الرهنه ونقائه ملك للرهنه أي المستقر

* الرهنه كإيادي هو الرهنه (الأرض) الذي يكون فيه الرهنه (الثمن) في يد المركن (البايع)

* الرهنه الرهنه هو الرهنه يفتقر في يد الرهنه ولكن يفتقر بالتسجيل في الأوراق
الرهنه بأنه مرهونه.

* للرهنه الانتفاع بالرهنه مادام مضبوهاً في يده ولو بدون إذنه الرهنه لأنه ملكه
أما المركن فليس له الانتفاع بالرهنه [✓]

* الضمان ^{للفظ} هو الأثر []

* الضمان شرعاً هو التزام شخص ما واجب على غيره منه لفوق ^{بالإضافة} []

* أراد محمد أن يشتري منه صالح سيارة بـ ٥٠ ألف فوجهه إلى سنده فطلب منه ضماناً، فقال: خالد به وأنا أضمنه لك لئلا تخمد.

أ في إمكان إصابته منه هو الضمان؟ في حالة

ب ~ ~ ~ صاحب الحق؟ في صالح

ج ~ ~ ~ المضمون عنه؟ في أحد

د ~ ~ ~ المضمون به؟ في ٥٠ ألف

* حكمه / جائز في جميع المضمون منه
مردود للضمان

* ما يقع ضمانه مثل إعرافه وتحمته ليس المقبول، وأجرة الدار.

* انشور الضمان أي يبرأ بأحد الأمرين [] أن يبرئه صاحب الحق من الضمانه.

[] أن يبرأ المضمون عنه منه كقوله لذي عليه إذا
بأدائه أو بإقرار صاحب الحق له

* الضمان يفتد مشتركاً لضمانه مع المضمون عنه في التزام الحق []

* لصاحب الحق إذا قل له لبيد أن يطالب المضمون عنه ثم الضمانه وليس له مطالبة الضمانه إلا بعد تفرغ الإحتياط من المضمون عنه []

* لا يجوز للضمانه أن يصترط على المضمون أجرًا مقابل ضمانه []

خطاب النظام المحر فيهما عقد ضمان يكون الضامن فيه مضمراً

المناقضة هي / حرفة بضمير نحو العصول إلى المتكافؤ الذي يتقدم بأقل
عمره .

* حينئذ خطاب لضمان في المناقصات لعامة للفقول في عقود التحويلات أو التوريد

حكمه جائز إذا كانت موصوفة في مقابل مبروفاة إدارية .
غير جائزة إذا كانت في مقابل لفناء مبروفاة بحيث تزيد خربادتهما
وتتفق بينهما .

* بطلب استخدام الضمان في المناقصات لعامة []

الكفالة لفة الضمان

الكفالة اصطلاحاً التزام شخص بأخصار منه عليه عقد حالي إلى حماه

حفاة الموقوف / المحبوس موقفاً لدى الجورت الأمانية .

حفاة المستقيم / أنه كلف أو صد لحوامينه لعماله الذي يستقره منه طابع البلاد لسهل
منه .

حكم الكفالة / مذوبة للكفيل .

الحوالة لفظ \leftarrow مشتقة من القول وهو الانتقال من موضوع إلى آخر.
اصطلاحاً لفظ \leftarrow نقل الديره وقوليه من ذفة الحجيل إلى ذفة الحجال عليه

* الحوالة مفرد، رقاعة مفرد بذاته ليس بمجمل على غيره [س]

* الحوالة جائزة

* ومستوية بالنسبة للحال إذا علم طارئة الحجال عليه وحسب قضائه.

* صيغة الحوالة \square تنفرد الحوالة بالرجوع من الحجيل وقبول من الحجال عليه

\square الحوالة من لعقد اللازم فليس لأحد أطراف صحتها.

\square يشترط أنه تكون الحوالة منجزة « فواريه » غير معلقة.

* أحكام الحوالة

المجمل \leftarrow الضاغل للديره الذي عليه إلى غيره فهو مبره للحال

الحجال \leftarrow هو المثنى صاحب الحجة المنتقل من ذفة الحجيل إلى ذفة الحجال عليه

الحجال عليه \leftarrow هو من انتقل الحجة بالحوالة إليه.

الحجال به \leftarrow هو الحجة نفسه، الحجة المنتقل

تنقسم الحوالة إلى حوالة ~~مفردة~~ ^{مفردة} وهي التي يفيد فيها الحجال عليه بقضاء ديره الحوالة من ديره أو مبره للحجيل له في الحجال عليه.

حوالة مطلقة / وهي التي لا تكون فيها للحجيل ديره أو مبره لدى الحجال عليه، حيث يلتزم بأداء ديره الحجيل مع حال نفسه.

شروط صحة الحوالة \square أنه تكون الحوالة به مبره مستفرد.

\square أنه تكون الحوالة بحال معلوم.

\square أنه تكون الحوالة برضا الحجيل.

* لا تبطل الحوالة بموت الجبل ولا بتقصيره [✓]

* لا تبطل الحوالة بموت المشتري للحال عليه [✓]

* الحال عليه قبل حمل الجبل في جميع العقود والرفع والألزامان [✓]

* الأصول في اللفظة جمع أصل وهو ما يبنى عليه غيره وتُطعمه على ما تنبع عنه غيره
وكراد بالأصول عند افتراء الدور والأرض، الأشجار.

* البيع بعين الأسيار المتصلة مثل الأبنية، النوافذ، العنابر، الحلقة
للإضاعة.

* البيع لا يشمل الأسيار المنفصلة مثل أدوات المطبخ، المكيفات، أجهزة
الأثاث.

* إذا باع أخصاً مثل بيع كل فاهو مثل كما ما يثمر بظاؤه كالنخس والبند

* وإذا طاه في تلك الأرض زرع لا يجره إلا مرة كما يبرو لشجر فاهو للبايع [✓]

* لو اشتري ثمرة قبل بدو صلاحها بشرط لقطع وثقلت مثل قطعها فإن
الذي ينحل الخضارة هو البايع.

* إذا بلغت الثمرة أوان الجذاذ فلم يجرها المشتري من أخصها جازئة فإن
الذي ينحل الخضارة هو المشتري.

المسلم لغة → التسليم والسلف وهو مأخوذ من التسليم والإسلام

المسلم اصطلاحاً → عقد على موصوف في لزمة مؤجل تبين

مقبوض في مجلس العقد

* حكمه / جائز

* أركانه

- 1) الصيغة الإيجاب والقبول.
- 2) المسلم وهو الشترى، الذي يدفع النقد.
- 3) المسلم إليه وهو البائع الشترى الذي يبيع لزمة الموصوف في لزمة مؤجل.
- 4) المسلم فيه الموصوف في لزمة.
- 5) رأس المال وهو لزمة مقبوض في مجلس.

شروط المسلم 1) أنه يكون المسلم فيه عاقل مقلد صلب عاقل كالمالك الموزون.

2) أنه يصفه بما يختلف به لئلا يظن ظاهراً.

3) أنه يذكر مقدار المسلم فيه.

4) أنه يكون المسلم فيه مطلقاً إلى أجل معلوم.

5) تسليم اللزمة في مجلس العقد.

6) أنه يكون المسلم فيه موصوفاً في لزمة فلا يصح أن يكون شيئاً معيناً.

7) أنه يكون المسلم فيه مما يظن على الظن بصوره في الأسواق.

* بعض المسلم في الاستعداد لشيء حله جنباً عنها [الحيون والهي، في حقه].

* لا يقع المسلم في الاستعداد لشيء لا يمكنه جنباً عنها [الجواهر، كالد، في إيقاظه].

مسائل في فقه المعاملات + الفروقات

الاقراض بفائدة / يعطي الشخص لشركه او مصرف او مؤسسه مالا على ان يرجعها له بفائدة سنويه ٥٪
مثلاً

اما الاقتراض بفائدة / يفترضها الشخص لنفسه او شركه او مؤسسه يأخذوها من مصرف مبلغ من المال
ويرجعها للمصرف بزيادة فائده مقدارها مثلاً ١٣٪

.....

(الجزئيه الناقصه)

حكم التصرف بالمبيع قبل قبضه
القبض هو / تمكين او قبض المشتري من التصرف بالسلعة والتخليه بينه وبينها وهو امر زائد عن
مجرد التملك

ما يحصل به القبض :-

قبض المبيع / قبض ما يبيع ككيل بكيل او وزن بوزن او عد بالعد
(ما عد قبضاً في عرف الناس فهو قبض . وما لم يعد بعرف الناس فهو ليس بقبض))

□ هل يشترط القبض في كل شيء ؟؟

نعم يشترط

١- لرواية الامام احمد - اذا اشتريت بيعة فلاتبعه حتى تقبضه)

٢- وقال ابي داود - نهى ان تباع السلم حتى يحوزها التجار الى رحالهم ولا بد من قبضهم له)

.....

□ ما يحصل به القبض

السلعه / العقار

كيفية بيعها حسب العرف / بالتخليه بينها وبين المشتري

٢- السلعه / الطعام والخباب والاجهزه

كيفية بيعها حسب العرف / نقلها من مكانها

٣- السلعة/المجوهرات

كيفية بيعها حسب العرف/قبضها باليد

٤- السلعة/النقود

كيفية بيعها حسب العرف/تناولها باليد او قيدها بالحساب

٥- السيارات/تحريكها واخراجها من مكانها

.....

الحكمه في النهي عن المبيع قبل قبضه

١/ عجز البائع عن تسليم السلعه او عجز المشتري عن تسليمه

٢/ قديمتمنح من تسليم المبيع لاسيما اذا رأى المشتري قد ربح فيه فيؤدي للنزاع (من مقاصد الشريعة سدالذرائع المؤديه للعداء بين المسلمين)

٣/ النهي عن ربح مالا يضمن لان المشتري لم يستلمه فباعه قبل ان يدخل في ضمانه

.....

ما يترتب على القبض

يترتب له امران ؟؟؟؟

الاول /جواز التصرف بالمبيع ونحوه فمن اشترى شيئاً لايجوز له بيعه قبل ان يقبضه دليله (من ابتاع طعام فلا يبعه حتى يستوفيه)

وعن حكيم ابن حزام قال قلت يا رسول الله اني اشتريت ببوعا فما يحل لي وما يحرم علي قال يا ابن اخي اذا اشتريت شيئاً فلا تبعه حتى تقبضه)

الثاني/انتقال الضمان من البائع للمشتري مثل صاحب الجوال اذا مثلاً راح ينزله من الرف عشان يعطيه للمشتري وطام منه وانكسر:فالبائع هو اللي يتحمل الكسر ويبدله ب جهاز جديد للمشتري

(يستثنى من ذلك اذا صاحب محل الجوال اعطى الجوال للمشتري وامنحه المشتري عن ذلك ففرط فيها وانكسر الجهاز البائع ماله دخل لانه اعطى الجوال والمشتري فرط في قبض الجوال)

.....

رباء الفضل مثلاً يباع صاع تمر بصاعين منه يعني تباع شي بجنسه متفاضلاً

رباء النسبئة المهم هنا انه مؤجل

مثلا (نفس الجنس) صاع بر بصاع بر يسلم بعد يومين

<<<< أو

(بغير جنسه) جرام ذهب بجرامين فضه مؤجله تسلم بعد اسبوع

□ ربا الديون

زياده على دين القرض اعطيك مهله اطول بسس اخذ منك زياده ع الدين

□ ربا البيوع

اقسامه الفضل والنسيئه اللي ذكرناها

معلومة

ربا الديون وربا الجلي وربا الجاهليه

واحد هو ربا النسئيه

لو جاء سؤال ماهو ربا الجاهليه او الديون

وفيه خيارات متعدده

هو ربا النسئيه

اي شي غير الانواع السنه المذكوره والمنصوصه في الحديث الشريف

عادي البيع فيها والشراء

قاعده مهمه لازم تكتبونها عندكم .

ربا الفضل لازم تماثل

ربا النسئيه لازم تقابض

الاشياء التي لاتصح فيها السلم الدار والجواهر والياقوت والسيارات المستعملة والعقارات كالاراضي

الاقراض . انتي الي تعطين و تاخذين الفائده
الاقراض . انتي الي تاخذين و تدفعين الفائده

الصيغه ايجاب قبول
المسلم بسكون السنين وكسر الام هو المشتري
المسلم اليه البائع
المسلم فيه الموصوف بالذمه في مثالنا النمر
راس المال هو الثمن المقبوض ١٠٠٠٠ ريال في مجلس العقد

للتوضيح

الأرش هو أن تقوم السيارة بين سعرها وهي نظيفة وبين سعرها وهي معيبة
مثال : قيمتها وهي نظيفة ٥٠ الف
ومعيبة ٤٠ الف
الفارق ١٠ آلاف هذا هو الأرش

اذا كانت السيارة كامري ٢٠١٧ مستعملة ونظيفة فإن سعرها ٥٠ الف
وإذا كانت مصدومة ومسمكة فإن سعرها ٤٠ الف
اذا باع عليك وهي مسمكة على أنها نظيفة ب ٥٠ الف ثم بعد يومين اكتشفت انها مسمكة فإن
في هذه الحالة لك الخيار بين رد المبيع أو الامساك مع أخذ الأرش

خيار المجلس محل العقد الذي يعقد فيه البيع

خيار الشرط هو شرط احد المتعاقدين بائع ومشتري مده معلومه وليس مجهوله وهو ٣ ايام

وديعه مصرفيه تكيف قرض

بطاقه صراف عند تحويلها الي تاجر تكيف وكاله بالسداد

السندات تكيف علي انها قروض ربويه

خيار الخلف في الصفه

حرام ليه لانه يدخل في تدليس وفيه غبن لان البائع يعرف سلعته اذا وصف

لانه عكس ماوصفت لك انتي اشتريت بناء علي كلام البائع ولم تشاهدي السلعه ودفعتي فلوس هنا
بيثبت لكي الخيار

الحين انا وانتي

جيتك شريته منك بقره وزنها ٧٠ وقلنا بيننا خيار الشرط اسبوع حلوه؟؟؟

في الاسبوع هذا البقره تاكل وتتمشا حضرتهما لين وصل وزنها ١٣٥

تمام هذا النماء الللي صار في البقره اسمه نماء متصل

وممكن البقره في هالاسبوع ولدت وجابت عجل هذا اسمه نماء منفصل

وممكن تمرض البقره بعد وكيفا وانا اعالجها مدام انها في خيار الشر ولازالت عندي

التظهير هو

أن يذهب صاحب الكمبيالة (الساحب ، البائع) الى المصرف الذي وثق المشتري الكمبيالة عنده
فينتفق مع المصرف على بيع الكمبيالة بثمن اقل من ثمن الكمبيالة على ان ينسلم المبلغ حالا
ويكتب الساحب (البائع) على ظهر الكمبيالة ما يدل على انتقال الكمبيالة الى المصرف
وإذا حل موعد السداد فإن المصرف يستوفي حقه كاملا كما هو مسجل في الكمبيالة من المشتري

سؤال :

ما الفرق بين ضم وتعجل عند الفقهاء وبين ضم وتعجل في خصم الأوراق التجارية ؟

الفرق يسير وهو

أن ضم وتعجل عند الفقهاء أن الدائن هو من يملي الشروط

أما في خصم الأوراق التجارية المدين هو من يملي الشروط ويحدد مقدار الحط أو الوضع من المبلغ

أيضا ضم وتعجل تكون بين طرفين فقط دائن ومدين

أما في خصم الأوراق التجارية اذا كانت بين دائن ومدين الحكم الجواز

وإذا كان بينهم طرف ثالث فيكون الحكم التحريم لأنه من الربا حيث باع نقد بنقد أكثر منه مؤجلاً
فاجتمع فيه ربا الفضل والنسيئة

سؤال :

ما الفرق بين الكمبيالة والسند الأذني ؟

الكمبيالة ٣ أطراف صاحب ومسحوب ومستفيد
السند الأذني أو يسمى حالياً سند لأمير بين طرفين
محرر السند والمستفيد

الفرق الكمبيالة تشبه إلى حد كبير الكفالة يكون فيها طرف ثالث مثل الكفيل
السند الأذني تعهد بالدفع يكون بين طرفين فقط

الفقهاء يسمونه حطيطة

الأوراق التجارية يسمونه تظهير خلف الورقة ادفعوا لفلان قيمة السلعة عن طريق البنوك

محرر السند مدين والمستفيد مدين ؟

المستفيد الذي هو البائع الدائن المقرض الذي مسلف

ومحرر السند الذي هو الشاري المدين المقترض الذي ماخذ السلف

الميسر يا غانم او غارم

مثل فيه لعبه ترمين زي الحجر وممكن تطيح على كرتون في ١٠٠٠ ريال وانتي اصلا دفعتي التذكرة بـ
٥٠ هنا غانمه انتي

بس ممكن تطيح على صندوق فيه ريال هنا غارمه

القمار بين اشخاص في نفس هذي العبه مثال ورق لعب وفلوس

المبسر بين مجموعه اشخاص خارج هذي العبه مالم شغل بالعبه نفسها
والمستفيد شخص واحد
خذ مال من ١٠٠ شخص والنهائيه المستفيد واحد انا ساهمت في هذا المال

من عقود الإرفاق القرض والعارية

من عقود التوثيق الرهن والضمان والكفالة

أسباب الكسب الحرام

الإنسان يبيع ويشترى لأجل الحصول

على الحياة المطمئنة

والأصل في البيع والشراء هو الإباحة إلا

ما اشتمل على طريقة فيها ضرر على أحد

المتبايعين أو ورد دليل من الشرع فيه

النهي عن هذه المعاملة

ومن هنا جاءت الشريعة لتنظم للناس

معاملاتهم التجارية حتى لا يعتدي

بعضهم على بعض سواء عن طريق البيع

أو عن طريق الشراء

(كلمة البيع نطلق على البيع والشراء

ولكن ذُكرت هنا لأجل التوضيح)

فبينت الشريعة أن الكسب منه مباح

ومنه حرام

والكسب الحرام لا يخرج عن هذه

الأسباب وهي :

١- الإشغال عن ذكر الله

٢- الظلم

٣- الغرر

٤- الربا

وهذه الأربع تسمى أسباب الكسب الحرام

فائدة : بعضهم يجعلها ثلاثة أسباب وهي :

١- الظلم

٢- الربا

٣- الغرر